الديمقراطية في اليمن:
خطوات ثابتة..وحاضر مزدهر

عبدالحكيم الجبري

للديمقراطية في اليمن تاريخ ناصع وحاضر..فالديمقراطية في صورتها الحديثة اليوم هي احدى الركائز الأساسية للجمهورية اليمنية وإحدى الدعائم المرسخة لدولة الوحدة والسمة المميزة لها في المنطقة وموضوع الاعجاب بها في العالم..

ومع قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو٩٠م تأسست معها التعددية الحزبية والتعددية الصحافية وممارسة حرية الرأي والرأي الآخر.

وبعد مرور إحدى عشرة سنة على بداية اجراء أول انتخابات تشريعية تخطو الجمهورية اليمنية خطوات ثابتة وقوية في مسيرة الديمقراطية التي أصبحت منهجاً وقدراً ومصيراً لشعبنا اليمني وأصبحت تمثل مساحات كبيرة في حياتنا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية كما أصبحت الديمقراطية ولأول مرة بعد قيام الجمهورية اليمنية تتجسد في كل أدبيات ووثائق وقوانين وتشريعات الدولة والمؤسسات الحضارية وفي مقدمتها الدستورية.

ان الديمقراطية ليست ظاهرة سياسية أو فكرية جديدة،بل هي تمتد تاريخياً في عمق التاريخ والفكر السياسي،منذ القدم، واستمرارها،وانتشارها اليوم أصبحت مطلباً ملحاً لدى مختلف شعوب الأرض نتيجة اقتناع قوي بأنها توفر أفضل السبل للتمتع بحياة تليق بكرامة الانسان وحريته،وتوفر أفضل الطرق للتطور والتنمية و احتواء الأزمات الاجتماعية والسياسية.

وقد شهدت اليمن في العقد الأخير من القرن الماضي مجموعة تحولات سياسية وثقافية انتقلت بها الى مرحلة الديمقراطية مع اعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام ٩٠م التي استندت الى دستور جديد وتشريعات جديدة مناسبة لهذه المرحلة،مما أدى الى قيام مختلف القوى والفعاليات في الدولة الجديدة الى محاولة اعادة صياغة أفكارها وتوجهاتها السياسية وسياساتها،بما يتلائم مع هذه التحولات السياسية باتجاه الإيمان بالديمقراطية والحوار والتبادل السلمي للسلطة وحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان.

غير أنه من المهم الاشارة هنا الى حقيقة غاية في الأهمية،وهي أنه اذا كانت الديمقراطية ترتكز على قواعد دستورية ونصوص قانونية تزيل الكوابح وتضمن حرية الأفراد والحقوق المتساوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،فإن التحول والتطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان ليس نتاج عملية تشريعية وحدها،بل أيضاً نتاج عملية حراك سياسي واجتماعي وثقافي،وهذه العملية بالنسبة لنا في اليمن قادها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح-رئيس الجمهورية،الذي وضع بلادنا في قائمة الدول الديمقراطية..

التي تتمتع بصحافة حرة وقضاء شامخ وأحزاب مستقلة،تعكس تعدد التوجهات السياسية في المجتمع اليمني.

واليوم نر أن الديمقراطية المحمية من قبل الشعب قوة محركة للتحديث والتطوير..وعاملاً حاسماً للاستقرار..ويأتي حرص الاخ الرئيس علي عبدالله صالح-رئيس الجمهورية على أهمية تعزيز المسيرة الديمقراطية وانتهاج مبدأ التداول السلمي للسلطة..وقد تجسدت هذه الإرادة فيما أبداه الرئيس علي عبدالله صالح-رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة من حرص شخصي على ضمان حقوق جميع الأطراف المتنافسة دون متفاضلة بين حزب حاكم وآخر معارض.

فقد نجح الرئيس في أن يؤسس لتجربة نموذجية في مجال تكريس التعددية السياسية،وفي اضفاء طابع ديمقراطي على العلاقة القائمة بين السلطة وأحزاب المعارضة،بالجمع بين مراعاة خصوصية الواقع المعاش والتعلق بقيم الديمقراطية والتعددية والحوار في أبعادها الكونية بعيداً عن القوالب الجاهزة والنظريات المسقطة..

ويربط الملاحظون بين المشاركة المكثفة للمعارضة في الانتخابات التي جرت سواءً أكانت برلمانية أو محلية أو رئاسية-واقبالها المماثل على خوض تلك الانتخابات،ليؤكدوا المصداقية التي يحظى بها المسار الديمقراطي والتعددي برعاية الرئيس علي عبدالله صالح-رئيس الجمهورية وهي مصداقية عززها نجاح أول انتخابات برلمانية جرت في العام ٩٣م بمنافسة«٢١حزباً «١٤» منها قدمت بالاضافة الى مرشحين برامج انتخابية تنافست جميعها على كسب أصوات الناخبين،وأفرزت تلك الممارسة الخريطة السياسية ثلاثة أحزاب رئيسية هي المؤتمر الشعبي العام،التجمع اليمني للاصلاح،والحزب الاشتراكي اليمني..إذ حصل المؤتمر على ٢٢٢مقعداً يليه التجمع اليمني للاصلاح ٦٣ مقعداً والحزب الاشتراكي على ٥٦مقعداً..وقد نتج عن الانتخابات التشريعية الأولى في البلاد عام ٩٣م المتابنة من خلال التنافس الحزبي الحر على قيام حكومة ائتلافية من ثلاثة احزاب..ويعتبر هذا الائتلاف الذي تحقق لأول مرة بحتمية الديمقراطية وليس بحتمية القوى أو بغرض الاحتواء،ولهذا فقد مثلت الانتخابات النيابية عام ٩٣م أول تجربة ديمقراطية وطنية ملموسة في ظل الوحدة الفتية..وقد شارك فيها كل أبناء الوطن اناثاً وذكوراً على حد سواء.

وكانت انتخابات عام ٩٣م بمثابة أول اختبار حقيقي للتجربة الديمقراطية،ومدى قدرة المجتمع اليمني على استيعاب هذا التحول الديمقراطي الهام والتعامل مع قيمه وضوابطه المبنية على أساس التنافس والتداول السلمي للسلطة والقبول بالآخر.

وفيما يتعلق بالتعددية السياسية والنشاط الحزبي فإن العدد الكبير للاحزاب،والتي شاركت في الانتخابات يدل على انفتاح واسع على الديمقراطية والتعددية السياسية.

وعلى هذا المسار تواصلت عملية التطور الديمقراطي في اليمن حيث جرت الانتخابات النيابية الثانية في ابريل ٩٧م والتي حظيت باهتمام واسع وكبير من المهتمين بالديمقراطية، والتي كانت بمثابة امتحان جديد للديمقراطية في اليمن..الى أن جاءت الانتخابات الأخيرة من العام الماضي مؤسسة بذلك قاعدة دستورية ديمقراطية غير مسبوقة في كثير من البلدان بأن تتيح للشعب فرصة للتعبير عن خياره و إرادته عبر صناديق الاقتراع.

-لعمري-إن التجربة الديمقراطية انموذج مثلت المطلب الأساسي لتحقيق الاستقرار الداخلي في اليمن..بل إن الديمقراطية اليمنية التي باتت نموذجاً يطالب المجتمع الدولي بتعميمها مثلت المدخل الأوسع والاستقرار وتطور علاقات اليمن مع الدول الكبرى المؤثرة في صناعة القرار والسياسة الدولية،دون أن يخل ذلك باستقلالية القرار الوطني اليمني،وقدرته على الاختلاف بهذا القدر أو ذاك،مع هذه الدولة أو تلك ، على قاعدة الحرص على القضايا الوطنية والقومية والاخلاص لها.

أخيراً

لم يكن اختيار صنعاء العاصمة الثقافية والحضارية بداية العام الحالي لإنعقاد مؤتمر الديمقراطية و حقوق الإنسان والحماية الدولية إلاّ نتاجاً للرصيد الطيب الذي حققته اليمن في هذه المجالات.

فاختيار صنعاء لانعقاد المؤتمر فيها شهادة دولية لماحققته اليمن في التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.

وفي اعتقادي أنه كلما توسع وكبر الاهتمام الاقليمي والدولي بتجربتنا الديمقراطية،كلما تعاظمت المسئولية اليمنية وتجاوزت تبعاتها السياسية دائرة المحلية لتنتقل إلى نطاق العالمية.

وحقيقة ديمقراطيتنا أسسها علي عبدالله صالح يمني الجذور،وطني الأهداف،نبيل المقاصد والطموحات منذ تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ٩٠م..بعيداً عن غوغاء المزايدات ودوي الشعارات.. ناحتاً بذلك لشعبه منهجاً حكيماً متميزاً..

مكانة المرأة اليمنية اليوم

■ عاشت المرأة اليمنية أوضاعاً صعبة قبل الثورة مثل أخيها الرجل في كل مناحي الحياة وزاد من معاناتها جملة من الاعراف والتقاليد المتوارثة مما غيب دورها وجعلتها تلك الأوضاع مهمشة .. وكانت في تلك الحقبة أسيرة الأفكار التي تؤمن إلا بأفضلية الرجل في جميع مناحي الحياة ولا تعترف بمكانة المرأة وإمكاناتها خارج إطار المنزل وتربية الأولاد .. لكنها خلال العقدين الأخيرين نالت الرعاية والاهتمام اللازم وحظيت بمعظم حقوقها المشروعة وبشكل متنام ، وخاصة بعد تحقيق وحدة الوطن خلال التسعينات ، وهي الفترة التي شهدت التشريعات والقوانين تنقيات وتعديلات توافق مسار الدولة الديمقراطية وتؤكد أحقية الإنسان اليمني دون تمييز في ممارسة كل الأدوار الحياتية.

ومن استقراء جوهر الدستور والقوانين الصادرة نستطيع أن نجزم أنها جميعا قد عكست سماحة الإسلام ونصت على حقوق واوجبات للمرأة والرجل على حد سواء كما نصت المادة «٤٢» من الدستور أيضاً أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتصدر القوانين لتحقيق هذا الهدف.

وفي السياق ذاته صبت جميع القوانين فكفلت للرجل والمرأة الحق في العمل المأجور . والحق في الانتخابات «ترشيحا وانتخابا» والحق في تولي مناصب الدولة العليا وممارسة القضاء والدرجات الدبلوماسية والالتحاق بكل الوظائف والمهن ، إضافة إلى أن القانون كفل للمرأة العمل في الجانب القضائي على قدم المساواة مع الرجل وذلك بنص المادة «٥٠» التي تعطي المواطن الحق -سواء كان رجلاً أو امرأة -في اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة وله حق التقدم بالشكوى إلى أجهزة ومؤسسات القضاء وأحقية الدفاع للرجل والمرأة مضمونة كذلك سواء بالأصالة أو الوكالة في جميع مراحل التحقيق والدعاوى أمام المحاكم ، وللمرأة المتهمة أيضاً حق الدفاع عن نفسها ، أو الاستعانة بممثل للدفاع عنها في أي مرحلة من مراحل سير القضية.

وتكفلت الدولة بالعون القضائي لغير القادرين ، أي انها توفر للمعسر والفقير من يدافع عنه أو عنها من المحامين المتعددين .

والنص بمجملة لا يحدد نوعية المتقاضي برجل أو امرأة بل هو عام وشامل لكل المواطنين ، وهذا يعني بأن للنساء الحق في الاستفادة من الخدمات القانونية.

وعلى هدى ذلك أضحت المرأة اليمنية مؤهلة لمنافسة الرجل في وظائف متعددة . كالطب والهندسة والقضاء وتولي مناصب في السلك الدبلوماسي أهلها لأن تمثل بلادها كسفيرة في الخارج ، وحقائب وزارية حيث أسندت وزارة حقوق الإنسان «المستحدثة» إلى امراتين هما الأخت أمة العليم السوسوة الوزير الحالية لحقوق الإنسان والدكتورة وهيبه فارع الوزير السابقة.

كما أن الاهتمام الذي يوليه رئيس الجمهورية بقضايا المرأة المختلفة قد مهد الطريق أمامها وافسح المجال واسعا لحضورها محلياً ودولياً وساعد على الدفع بعجلة مسيرة المرأة ، وأسهم ولاريب في تغيير النظر تجاه مشاركة المرأة وتمكينها في كثير من المجالات وإنجاح مسعاها ، مما شجع المرأة والمتهمين بعدالة قضيتها للمطالبة بمزيد من تكافؤ فرص التعليم وسن تشريعات إصلاحية إدارية تمنح المرأة الحق في تقلد درجات في وظائف الإدارة العليا ، وإزالة جميع العوائق التي تقف حائلا أمام انتظام الفتيات المتزوجات أو الحوامل أو الأمهات في الدراسة وتبذل الحكومة اليمنية جهوداً ملحوظة في سبيل مكافحة الأمية في أوساط النساء على وجه الخصوص في الأرياف والرجال عموماً لاسيما بعد ارتفاع الوعي بأهمية التعليم الذي يعد الرهان الأساسي لتقدم أي مجتمع.

وبلغة الأرقام والاحصائيات تثبت أهمية المرأة في الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام حيث بلغ معدل مشاركة المرأة في العمل ٣٠,٢٪ وفي مجال الزراعة نسبة ٦٤٪ .

ويمكن القول أن عملية التنمية كل لا يقبل التجزئة وإنفاذ القوانين وتحويل الأقوال أفعالاً لاتحقق بمجرد إصدارها أو سنها بل بتضافر كل الجهود الوطنية ، وباتباع إجراءات تسهم كل مؤسسات المجتمع المدني في تطبيقها ، وتنمية الإنسان في الأساس لاتبدأ لاحقا بل منذ سنوات طفولته الأولى ، وخلال مراحل عمره التعليمية.

كما ان ايلاء اهتمام خاص بالبرامج الرامية إلى تثقيف المرأة ، وربط قضاياها بخطط التنمية ، وتأكيد حتمية استمرارها ، وأبراز أهمية صحة وسلامة الفتاه بدنيا وعقليا ، وإزالة التمييز الذي يمارسه بعض افراد المجتمع على البنات في الزواج القسري أو المبكر ، والسعي نحو تجفيف منابع الأمية ، سيسهم بلاشك في تقدم المرأة ونموها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والسياسي ، وبالتالي إعلاء شأن المجتمع اليمني ، وجعله أكثر استعداداً لخوض تحديات القرن الحادي والعشرين بثقة واقتدار ، واستدعاء كل أسباب الحضارة والتقدم باليمن نحو حياة آمنة ومستقرة.

ولامراء في أن اليمنيات قد قطعن أشواطا بعيدة ، مقارنة بالأوضاع التي رزحن تحت وطأتها ردحا طويلا من الزمن.

٢٧ أبريل .. المشهد الديمقراطي الرائد

مهيوب الكمالي

● بين يوم الديمقراطية ٢٧ أبريل ١٩٩٣م وحتى ٢٧ أبريل ٢٠٠٤م فترة زمنية قصيرة في عمر الشعوب لكنها سجل حافل بالمحطات السياسية النموذجية سطرت فيها اليمن بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح تجربتها الرائدة في عالم الديمقراطيات الناشئة بالمشاركة الشعبية الواسعة في الاقتراع الحر المباشر والتنافس الحزبي بين المرشحين إلى المقاعد النيابية والرئاسة والسلطة المحلية.

● وخلال هذه المحطات تم تأسيس قواعد ثابتة لأركان النظام الديمقراطي وترسيخها عن طريق تشريعات دستورية وقانونية وآليات تنفيذية مكنت بلادنا من تجاوز التحديات وإفشال مخططات أعداء الوحدة والتحديث السياسي وتنمية احترام حق الآخر في التداول السلمي للسلطة..

● لقد سقطت كل الرهانات والحسابات الخاطئة التي تصورت بأن اليمن بعد ٢٢ مايو ١٩٩٠م و٢٧أبريل ١٩٩٣م ستنزلق تجربتها الديمقراطية إلى الفشل ، وتعلم أبناء الشعب كيف يصونون مكاسبهم السياسية والتنافس على الفوز بعضوية البرلمان أو الكرسي الرئاسي أو معقد المجالس المحلية عام ١٩٩٣و١٩٩٧م و١٩٩٩و٢٠٠١م ثم في ٢٠٠٣م التي شهدت فيه بلادنا الاقتراع الثالث لأعضاء البرلمان.

● وفي هذه المحطات شاركت الأحزاب السياسية في عملية الاقتراع وبعضها عبرت عن رأيها بمقاطعة التصويت ثم عادت للمشاركة في العمليات الانتخابية في ظاهرة صحية للعملية الديمقراطية وتجسيدا لحرية الرأي الآخر وحقه في اتخاذ القرار الذي يريد بالطرق السلمية.

● وخلال الـ١١عاماً الماضية تكاثرت الأحزاب السياسية وأعداد الصحف والمجلات الحزبية والأهلية ونمت حركة التحديث السياسي وتم تقنين الظاهرة الحزبية وضبط إيقاعها وفقاً للقانون والدستور وبرزت المنظمات غير الحكومية والجمعيات والاتحادات المختلفة لتشكل نواة للمجتمع المدني الجديد.

وفي هذا المشهد السياسي تحول يوم ٢٧ أبريل من كل عام إلى مرصد للإنجازات وكتاب إحصائي لعناوين التحولات السياسية المتسارعة في بلادنا وهو الذي منح اليمن ثقة لدى المجتمع الدولي وجاءت الدول والمنظمات المانحة لتعفي الجمهورية اليمنية من تركة ثقيلة من الديون تجاوزت ٦ مليارات دولار تقديراً للنهج الديمقراطي ومشوار ما قطعناه في الإقتراع الحر المباشر.

● وأصبحت صنعاء موطناً عالمياً تنطلق منها المبادئ الرئيسية لاحترام حرية الصحافة والإعلام والديمقراطية وحقوق الإنسان ونموذجاً رائعاً لبلدان الديمقراطيات الناشئة والبلدان التي أخذت تطبق إصلاحات اقتصادية إلى جانب إصلاحياتها السياسية وتعزيز التعاون بين الشعوب في المنطقة وفي العالم.

● ولعل هذا السجل اليمني الديمقراطي الذي يتجسد في تفعيل دور مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في العالم العربي وافريقيا يترجم احترام التنوع والتعدد في المشهد اليمني الرائد في عالم الديمقراطيات الناشئة..

إن الـ٢٧ من أبريل لم يعد محصوراً كيوم للديمقراطية على الصعيد الوطني بل تحول بفعل اقتدار القيادة السياسية إلى قنوات للتواصل بين بلادنا وشعوب المنطقة والعالم فيما يتعلق بالجوانب احترام التنوع الحضاري والثقافي بين هذه الشعوب..

وبقدر ما نفخر بما تحقق لبلادنا من مكاسب سياسية وديمقراطية بعد ٢٧ ابريل ١٩٩٣م فإننا نشدد على ضرورة الأخذ بزمام المبادرة دائما والعمل على تجاوز المنغصات التي لا تزال تحول دون تحقيق طموحاتنا السياسية بالكامل.

دعوة لتقييم الاداء الحزبي

عبدالله العقيلي

● منذ اعادة تحقيق وحدة الوطن في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وأقتران الوحدة المباركة بالنهج الديمقراطي كخيار استراتيجي للتطور والتقدم والتنمية الشاملة .

وفي ظل النهج الديمقراطي المرتكز على التعددية السياسية والحزبية ، وحرية الرأي والرأي الآخر ومبدأ التداول السلمي للسلطة ، عبر انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة يتم إجراؤها دورياً في اطار زمني محدد وثابت للدورات الانتخابية (المثلث الانتخابي) وهي المجالس المحلية /البرلمانية/ الرئاسية .. والاحتكام لصندوق الاقتراع .

ومنذ الوهلة الأولى لاعلان قيام الجمهورية اليمنية بدأ العمل التشريعي يسير بإتجاه التنفيذ الخلاق لدستور الجمهورية اليمنية .. حيث شهدت الساحة السياسية في بلادنا إقبالاً متزايدا على التعددية الحزبية ، وخلال فترة قصيرة جداً تشكل في بلادنا مايقارب ٤٠ حزباً سياسياً بمختلف الوان الطيف .

ومع ذلك نقول ان تلك الفترة التي أعقبت اعادة تحقيق وحدة الوطن ، التي شهدت مايمكن ان نطلق عليها (بمرحلة الطفرة الحزبية) ان جاز لنا التعبير فتلك الفترة وماشهدته من تسابق في ميدان التأسيس الحزبي ، ومارافق ذلك العمل من تنافس وتسابق بين تلك الأحزاب بغرض الحصول على موافقة لجنة الأحزاب السياسية التي تم تشكيلها للقيام بتنظيم العمل الحزبي في اطار التعددية الحزبية ، والمصادقة على اقرار القبول وتسجيل الأحزاب التي تنطبق عليها شروط اللائحة المنظمة لعمل لجنة الأحزاب السياسية (آنذاك) .

ان التسابق والاقبال المتزايد على تأسيس الأحزاب السياسية عقب اعلان وقيام الوحدة المباركة يعتبر حالة صحية .. ولكن ليس حالة دائمة ، كما هو الحال ... فبقاء حالة التبعثر الحزبي ، وما تمثلة من شتات للجهود والامكانيات هي في حد ذاتها تشكل معوقا حقيقيا للديمقراطية في بلادنا .. لأن الديمقراطية من أهم شروط نجاحها:

ان تكون على مستوى الساحة السياسية .. أحزاب سياسية ولكن أحزاب سياسية (نوعية) فالمسالة ليست مسالة أحزاب كثيرة (كمياً) ولكن ماهو مطلوب وضروري ان تكون لدينا أحزاب سياسية (نوعية) لها تاثيرها وحضورها وجمهورها .

ونستطيع القول انه آن الأوان لمراجعة التجربة التعددية السياسية والحزبية في بلادنا ، بروح التقييم النقدي والموضوعي المعبر عن المسؤولية العالية والشعور الوطني بأهمية الوقوف وبمسؤولية امام مراجعة وتقييم تجربة التعددية الحزبية ، خصوصاً ونحن الآن قد أوشكنا على اتمام أربعة عشر عاماً من عمرالوحدة اليمنية المباركة وهذا يتطلب من كل حزب ان يقف وقفة مسؤولة لمراجعة وتقييم تجربته الحزبية خلال الفترة الماضية وأن يتحلى بالشجاعة من خلال النقد الذاتي لتجربته في اطار ممارسة الشفافية بين قيادته وقواعده ، باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لفعالية هذا الحزب او ذاك في ميدان التنافس الحزبي والسياسي على مستوى الساحة اليمنية .

ولعله من الأهمية بمكان القول .. بأنه ينبغي على الأحزاب السياسية ذات التوجه القومي الواحد .. وبقية الأحزاب الأخرى التي تلتقي برامجها ورؤاها .. والدخول في حوار وطني مسؤول .. لتقريب وجهات النظر فيما بينها .. ومناقشة عملية الدمج لأحزابها المتعددة عبر مناقشات ديمقراطية تسودها الشفافية بين القيادات المركزية والأطر القاعدية لكل الأحزاب السياسية في بلادنا . فمصلحة الوطن تتطلب تضافر الجهود.. لا تشتيتها!

ان العملية الديمقراطية في بلادنا .. يتوقف تعزيز نجاحها على اصلاح الخلل البنيوي التي تعاني منه الأحزاب السياسية فهل يمكننا فهم مبدأ التعددية الحزبية؟.